آثار الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على النساء والأطفال في اليمن

بلقيس العبدلي

فبراير 2024

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

ملخص تنفيذي

تعد الآثار التي يتركها الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على النساء والأطفال تحدياً أمام بناء السلم الاجتماعي في اليمن ككل، لما تخلفه من آثار نفسية على أسر الضحايا تفاقم حالات الاحتقان المجتمعي، وتولد مزيداً من العنف، وتراكم إرث النزاعات، وتقوض آليات العدالة ونظم سيادة القانون، مما يجعل معالجة تلك الآثار والتخفيف منها وإدماج الضحايا وأسرهم في عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، إجراءات هامة، للإسهام في تحقيق العدالة وضمان سيادة القانون على المدى الطويل.

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية والنفسية التي يخلفها الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي للرجال على النساء والأطفال، وتفعيل دور الجهات المعنية في صنع سياسات تعمل على التخفيف منها وإدماج الضحايا وأسرهم في تصميم آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بما يسهم في تحقيق العدالة، وترسيخ سيادة القانون مستقبلاً، وتحلل الورقة آثار الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على النساء والأطفال والسياسات الحالية التي تعمل على التخفيف منها وتقترح حلاً رئيسياً للقضاء عليها وتوصي الورقة بعدد من التوصيات للتخفيف من تلك الآثار وصولاً للحل المقترح .

التوصيات

- على السلطات المحلية والحكومة اليمنية تفعيل كافة آليات الحماية القانونية والدولية لحماية المدنيين من الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وتوفير مراكز الدعم النفسي والتأهيل والتدريب للعائدين منهم ولأسر المخفيين والمحتجزين بالأخص من النساء والأطفال.

- على المنظمات الدولية توجيه مزيد من التمويل لبرامج الدعم النفسي والقانوني وللتمكين الاقتصادي للنساء من أسر المخفيين قسراً والمحتجزين تعسفاً.

- على الجهات الراعية لعملية السلام في اليمن إدماج أسر الضحايا بالأخص النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

- يجب على منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان التركيز على رفع الوعي بأهمية تخفيف آثار الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على النساء والأطفال في اليمن، ومناصرة تحسين بيئة العمل للمدافعين والمنظمات ذات الصلة لتسهيل عملهم وتحقيق أهدافهم، بما في ذلك توفير الموارد والدعم اللازمين، وتقديم الدعم النفسي لهم.

المقدمة

يعد الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي مصدراً لترهيب المجتمع ككل وليس أسر الضحايا فحسب، حيث يطغى الشعور بالخوف وانعدام الأمان على المجتمع ككل نتيجة لتلك الممارسات، حيث أنها ترسخ إجراءات العقاب خارج منظومة القواعد القانونية وتخفي وراءها انتهاكات عدة لحقوق الإنسان، ليس هذا فحسب بل إن للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي آثار سلبية على أهالي الضحايا بالأخص النساء والأطفال الذين يشكل لهم المختفي أو المحتجز نظام الحماية الأول في المجتمع بالأخص في مجتمع كاليمن تسوده النظم العرفية والاجتماعية أكثر من القانونية، والتي تجعل أدوار الحماية للنساء والأطفال مسئولية تقليدية يتحملها الرجال من الأقارب، كما وبغياب الضحايا عن أسرهم يغيب العائل وتصبح النساء والأطفال بلا مورد اقتصادي، وتصاحب الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي تهديدات أمنية ومخاوف، تضطر معها النساء إلى تغيير مناطق سكنهن و الفرار بأطفالهن إلى مناطق بعيدة تتطلب إعادة تسكينهن، والبحث عن سبل عيش جديدة لهن تتحمل النساء معها أعباء إضافية نتيجة شحة الفرص وتدهور الوضع الاقتصادي وآثار الحرب المستمرة من سنوات .

تأتي هذه الورقة ضمن مشروع " نحو تعزيز صمود المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن للدفاع عن حقوق المرأة والطفل " الذي تنفذه رابطة أمهات المختطفين بالشراكة مع مؤسسة مبادرة مسار السلام، وتسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية والنفسية التي يخلفها الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي للرجال على النساء والأطفال، وتفعيل دور الجهات المعنية في صنع سياسات تعمل على التخفيف منها وإدماج الضحايا وأسرهم في تصميم آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، بما يسهم في تحقيق العدالة وترسيخ سيادة القانون مستقبلاً، وقد تم إعداد الورقة بالاستناد إلى مصدرين رئيسيين لجمع البيانات الميدانية الأول: من خلال المراجع النظرية والبحث المكتبي والثاني : من خلال تنفيذ ٠٢ مقابلة معمقة مع أهالي المخفيين قسراً والمحتجزين تعسفاً ، كما تم تعبئة استمارة جمع البيانات من قبل ٦ راصدات ومدافعات عن حقوق الانسان متخصصات في مجال الدفاع عن المخفيين قسراً من محافظات تعز، صنعاء، عدن، حجة، الحديدة، مأرب.

الفئة المستهدفة بالبحث الميداني:

الفئة	العدد
أقارب المخفيين قسرا والمحتجزين تعسفاً	02
مدافعات عن حقوق الإنسان	6
العدد الإجمالي	62

الفئة المستهدفة بالبحث الميداني: بحسب الجنس

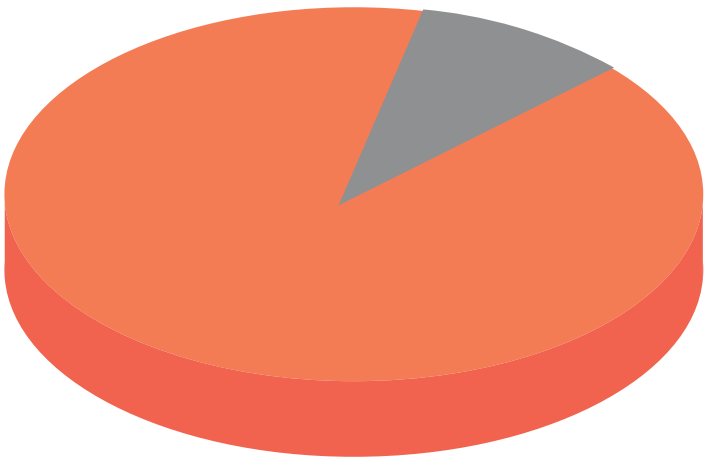

الذكور 14%

الإناث 84%

محور المشكلة

جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري،" يسبب الاختفاء القسري معاناة شديدة، ليس للضحايا فحسب، ولكن لعائلاتهم أيضاً،" كذلك وجدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنّ الاختفاء القسري لأحد أفراد العائلة يشكّل معاملة لاإنسانية لأقرب الأنسباء

ويعرف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاختفاء القسري على أنه "إلقاء القبض على أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عنه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة"، بينما تعرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي بأنه" كل حرمان من الحرية' مفروض تعسفاً" وعلى الصعيد العالمي، يعد ما بين 70٪ و 94٪ من ضحايا الاختفاء القسري من الرجال.، وفي اليمن وعلى الرغم من أن العدد الدقيق لحالات الاختفاء القسري غير معروفٍ، ومن المرجح أن العدد الذي تم الإبلاغ عنه أقل بكثيرٍ من العدد الفعلي، وثقت رابطة أمهات المختطفين440 حالة اختفاء قسري في اليمن بين الأعوام 8102 و2202 ، كما وثقت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان 770 حالة اختفاء قسري بين عامي 2016 حتى 2022، ويؤدي الاختفاء القسري إلى تفاقم انعدام الأمن المالي للأسرة، حيث لا تستطيع الزوجة أو الابنة أو الأم في الكثير من الأحيان الوصول إلى الأصول العائلية والميراث والحسابات المصرفية المودعة باسم الرجل المختفي، أو المزايا الاجتماعية المخصصة لزوجات المختفين، وبحسب موقع الأمم المتحدة تتأثر المجتمعات تأثيرا مباشرا من جراء اختفاء المعيل الوحيد للأسرة، بالإضافة إلى تأثرها من تدهور الوضع المالي للأسر وتهميشهم اجتماعيا "وكثيراً ما استُخدم الاختفاء القسري كاستراتيجية لبث الرعب داخل المجتمع وتتحمل النساء، في أغلب الأحيان، وطأة الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي عادة ما تصاحب حالات الاختفاء، فالمرأة هي التي تتصدر في معظم الأحيان إيجاد حل لقضية اختفاء أفراد من أسرتها. وقد تتعرض المرأة، بقيامها بذلك، للمضايقات والاضطهاد ويمكن أن يقع الأطفال أيضا ضحايا، بصورة مباشرة وغير مباشرة معا"، وبحسب من قابلناهم تعرض 15 منهم للخطر نتيجة الاختفاء القسري لأقاربهم 9 منهم نساء، وهن لا يشعرن بالأمان نتيجة لذلك.

الآثار المترتبة على الاختفاء القسري للرجال على النساء والأطفال

تتعرض أسر المخفيين قسرياً والمحتجزين تعسفاً لآثار سلبية تتمثل أبرزها فيما يلي:

الآثار الاقتصادية:

تسبب اختطاف الأقارب الرجال في فقدان المعيل لكافة الحالات التي قمنا بمقابلتها وعددها 02 حالة، إضافة إلى حالتين سُلبت منازلهم نتيجة لذلك، وعن الآثار على النساء تحديداً فكل النساء اللاتي تمت مقابلتهن من أقارب المخفيين قسراً أو المحتجزين تعسفاً تأثرت وتدهورت حياتهن بشكل كبير نتيجة الاختفاء القسري للمعيل، فقد بلغ عدد الزوجات اللواتي ينفقن على أنفسهن أربع زوجات بينما يقوم أهالي المخفيين قسراً من الرجال بالإنفاق على نساء 14 حالة أخرى ممن تمت مقابلتهم/هن، ويقوم فاعلو خير بمساعدة أسرتين أخريات، كما عانت نساء المخفيين قسراً من تحمل تكاليف مالية بحثاً عنهم حيث قامت 14ممن قمنا بمقابلتهن بصرف مبالغ من أموالهن الخاصة، أو بيع ممتلكاتهن كالأراضي و الذهب والمواشي، وتراوحت تلك المبالغ المالية ما بين 100 إلى 400 دولار، كما أن من استطاعوا معرفة أماكن المحتجزين تعسفاً من أهاليهم تحملوا أعباء مالية تتعلق بتكاليف المواصلات.

والسفر والتغذية وأدوية للمختطفين وفي العادة تتحمل زوجاتهم تلك التكاليف، وبحسب من قابلناهم توقف عدد من أبناء المخفيين قسراً عن الذهاب للمدارس بسبب صعوبة توفير مستلزماتها، ووصلت عدد من الأسر إلى حد عدم القدرة على توفير أبسط احتياجاتها من المواد الغذائية وتصف عدد من الراصدات الميدانيات أن عدد من الأسر وصلت إلى حد " الجوع ".

الآثار النفسية

تعددت أماكن اختطاف المخفيين والمحتجزين فالبعض تم اختطافهم من منازلهم ومن بين أسرهم و أبنائهم والبعض من الشوارع المجاورة لمساكنهم أو الأحياء التي يسكنون فيها بينما البعض الآخر من نقاط أمنية في محافظات عدة، وبحسب من قمنا بمقابلتهن ونتيجة لحالات الاختطاف والاختفاء تلك تعرضت النساء لنوبات هلع و خوف شديد و ذلك جراء اقتحام المنازل للقيام بعملية الاختطاف، و أخريات تعرضت منازلهن لإطلاق نار مما تسبب لهن بإجهاض جراء الذعر الذي أصابهن، وأخريات أصابتهن صدمة نفسية ونقلن إلى المستشفى لتلقي العلاج، كما أن نساء المختطفين تعرضن لنبذ المجتمع لهن وأذيتهن لفظياً و معنوياً، والأخريات لم يعدن إلى منازلهن خوفا من عملية تهجم أخرى و اختطاف أبنائهن الآخرين، و تعرضت البعض منهن لاتصالات تهدد حياتهن، وبشكل عام عانى 70٪ من أهالي المختطفين من الأرق بسبب خوفهم على بقية الأبناء من تعرضهم للاختطاف أو بسبب نوبات البكاء الشديدة التي تصاحبهم يومياً، و التي تسببت بإصابة بعض الأهالي بضعف النظر الشديد و حدوث أمراض أخرى لهم كالضغط والتشنجات العضلية والإحباط والاكتئاب، و طالت تلك الآثار الأطفال أيضا جراء وجودهم أثناء عمليات الاختطاف فكثير من الأطفال لم يكفوا عن السؤال عن آبائهم المختفيين و البعض الآخر أصابتهم حالة بكاء مستمر لاعتقادهم بأن الجميع يريد اختطافهم، بينما البعض منهم أصيبوا بحالات عزلة، و البعض منهم أصابته حالة كره لأباءهم المختطفين بل ويردد عدد منهم عبارة " أنا أكره أبي " باستمرار بحسب من قابلناهم /هن، و ذلك بسبب تنمر زملائهم عليهم و اعتقادهم بأن آباءهم مذنبين، وبحسب 20 ٪ ممن قمنا بمقابلتهن أن نظرة المجتمع لم تتغير تجاه نساء المخفيين قسراً، بعد حادثة الاختطاف بينما وبحسب 80% منهن ، تغيرت نظرة المجتمع لهن ولأسرهن بعد حادثة الاختطاف ، فقد تجنب البعض زيارة أسر المختطفين والتواصل معهم إلى جانب التنمر والسخرية منهم، بينما البعض الاخر حرموا من بعض الحقوق كالمساعدات الإغاثية وتوزيع الغاز المنزلي، ومنهم من تعرض لتهم بالانتماء لحركات إرهابية، وبحسب موقع رابطة أمهات المختطفين يعاني 58% من المخفيين قسراً من ضغوط نفسية بعد عودتهم مما يجعل نساءهم وأطفالهم يعانون من ظروف أسرية غير مستقرة حتى بعد عودتهم، و تقوم عدد من أسر زوجات المختفيين قسراً بأخذ بناتهم بعد اختفائهم مما يسبب مزيد من التفكك الأسري والآثار السلبية على أطفالهن ..

يتأثر أهالي المخفيين قسراً والمحتجزين تعسفاً في اليمن نتيجة تلك الانتهاكات التي تطال أبناءهم ووفق المعاهدات الدولية يُعدّون ضحايا مثلهم مثل المخفيين والمحتجزين ، لكن النساء والأطفال تعد الفئات الأكثر تضرراً نتيجة لأسباب تتقاطع فيها عوامل ضعف متعددة كالثقافة المجتمعية، وآثار الحرب والعنف القائم على التمييز بين الجنسيين والتمييز بحسب القوة الاجتماعية والسلطة، لذا تعد معالجة الآثار التي تقع على النساء والأطفال بشكل خاص وأهالي المخفيين والمحتجزين بشكل عام جزء من عملية بناء السلام على المستوى المجتمعي والوطني على حد سواء، فمن المهم إدماج الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية أو المصالحة الوطنية بما يسهم في جبر ضررهم وتعويضهم التعويض العادل.

سياسات لا تتناسب مع حجم المشكلة ولا آثارها

صادقت اليمن على معظم المعاهدات الدولية (اتفاقيات، عهود، صكوك، إعلانات)، بشأن حقوق الإنسان، وصل عددها إلى (56) معاهدة، كما أن مجلس النواب اليمني صادق على اتفاق روما التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية في جلسة المجلس بتاريخ 24 مارس2007م لكنه تراجع بعدها بأسبوعين عن المصادقة بالتصويت ضد الاتفاق في 7 ابريل 2007، كما أن اليمن لم تصادق على اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري رغم قرار مجلس الوزراء رقم (127) للعام2013 بشان المصادقة على الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري المحالة إلى البرلمان للمصادقة عليها و قرار مجلس الوزراء رقم (128) للعام 2013 بشان المصادقة على اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية المحالة إلى البرلمان للمصادقة عليها . ومنذ العام 2003م أُنشئت وزارة حقوق الإنسان في اليمن، وقد مثل ذلك تصعيداً لمستوى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان بشكل معلن، وتكفل عدد من النصوص القانونية في اليمن حرية المواطنين وحمايتهم حيث تنص المادة 44 من القانون اليمني على أن لا عقاب إلا بقانون، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بينما تنص المادة 92 أنه لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا بحكم من محكمة مختصة، ويحدد قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لعام 1994م نوعية الجريمة وحجم العقوبة المناسبة لها كما ينص قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لعام1994م على حماية الحقوق الواردة في الدستور المتعلقة بالحريات الأساسية وعدم سقوطها بالتقادم، كما أنشئت في عام 1999م، اللجنة الوطنية لشؤون القانون الدولي الإنساني، وتتولى مراجعة التشريعات النافذة ذات العلاقة وتحديد مدى توافقها مع نصوص القانون الدولي الإنساني، وُنشئت اللجنة العليا للنظر في أحوال السجون والسجناء في العام 2000م، لمتابعة أحوال من يتم احتجازهم وحماية حقوقهم ورغم كل تلك القوانين والسياسات والمعاهدات الدولية إلا أن عمليات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي صاحبت دورات الحروب المتكررة في اليمن، ومنها الحرب الدائرة منذ 9 سنوات وقامت بعمليات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي خلال السنين التسع الماضية جهات متعددة رسمية وغير رسمية بحسب منظمة مواطنة لحقوق الإنسان2023 ، ولم تشر القوانين اليمنية صراحة إلى التخفيف من آثار الاختفاء القسري أو الاحتجاز التعسفي على أسر المخفيين والمحتجزين ومنهم النساء والأطفال، كما وبحسب من قمنا بمقابلتهم /هن لا توجد جهات حكومية تتبنى إجراءات أو سياسات واضحة للتخفيف من آثار الاختفاء القسري أو الاحتجاز التعسفي على نساء وأطفال الضحايا .

بينما كان لمنظمات دولية ومحلية عدة دورٌ في إيصال أصوات أسر المخفيين قسراً والمطالبة بحرية أقاربهم كمنظمة الصليب الأحمر الدولي ومكتب المبعوث الخاص إلى اليمن ورابطة أمهات المختطفين ومنظمة مواطنة لحقوق الانسان ومركز المعلومات للتأهيل وحقوق الإنسان، بينما اضطلعت رابطة أمهات المختطفين بدور كبير في التخفيف من الآثار التي طالت النساء والأطفال جراء الاختفاء القسري أو الاحتجاز التعسفي، وذلك بحسب من تمت مقابلتهم/هن فلقد قدمت رابطة أمهات المختطفين وهي منظمة يمنية لحقوق الإنسان تقودها النساء تأسّست في أثناء النزاع، وتتكوّن من أمهات وزوجات وعائلات المخفيين قسراً ، دورات في التمكين الاقتصادي للنساء من خلال مشاريع صغيرة لتوفير احتياجاتهن الأساسية وخدمات الدعم النفسي والقانوني للنساء وللأطفال، كما أن وجودها كجهة تطالب بمعرفة مصير المختطفين شكل أهمية بالغة بالنسبة لأهالي المختطفين بحسب من تمت مقابلتهم/هن، حيث نفذت الرابطة وقفات احتجاجية وعمليات مناصرة للكشف عن مصير المخفيين قسراً والمحتجزين تعسفاً، كما عملت على ترتيب الإحالات للحالات المرضية إلى مؤسسات مختصة، ونسقت مواعيد لأهالي المختطفين لمقابلة المسؤولين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان والصليب الأحمر، و تابعت جلسات المحاكمة التي تمت بحق المختطفين إضافة إلى البحث والسؤال عن المختطفين داخل السجون وإدراج أسماء المخفيين في قوائم التبادل، ورفعها إلى الجهات الدولية .

كما تحاول الأسر نفسها تخفيف الآثار التي أصابت الأطفال والنساء، سواء عن طريق التعليم وذهاب الأطفال إلى المدارس والاختلاط مع المجتمع المحيط وتلقيهم جلسات الدعم النفسي التي تعمل بدورها في التخفيف من معاناتهم.

جهود المدافعات والراصدات في رابطة أمهات المختطفين

تقود عمليات الرصد والتوثيق في رابطة أمهات المختطفين لحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان والراصدات الميدانيات حيث يقمن بتوثيق حالات الانتهاكات وتوصيل أصوات أسر الضحايا وتنفيذ برامج الدعم النفسي للنساء والأطفال، وتواجه المدافعات والراصدات في الرابطة عدداً من التحديات المصاحبة لعملهن كالصعوبة في الحصول على المعلومة والوصول للضحايا وعائلاتهم بسبب انعدام شبكة الاتصالات في بعض المناطق، ورفض بعض الأهالي لتوثيق ما تعرضوا له خوفاً من تعرض بقية افراد الأسرة للاختطاف، وتعد من أبرز مخاوف المدافعات عن حقوق الانسان تعرضهن للانتهاك بسبب ممارستهن للعمل الحقوقي إلى جانب صعوبة الوصول للضحايا بسبب قطع الطرقات بعد الحرب، مما يسبب صعوبة في الحصول على المعلومة، ويعد الإجهاد العاطفي والاحتراق النفسي بسبب كثرة الاستماع للضحايا و معاناتهم أكثر التحديات التي تواجه عمل المدافعات عن حقوق الانسان، بينما تعد أبرز احتياجاتهن بحسب من قابلناهن ليقمن بتطوير نشاطاتهن التدريب النوعي والمكثف لبناء قدراتهن و قدرتهن على مواصلة العمل في مجالهن، الدعم المادي للاستمرارية و تقديم المساعدات للأهالي، توفير مساحات واسعة وآمنة لإقامة الأنشطة، والتشبيك مع جهات مانحة لتمويل الأنشطة والمشاريع التي يقمن بها .

بالرغم من وجود كم لابأس به من القوانين التي تنص على تجريم الاحتجاز خارج القانون، وكذا المعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن والتي تنص على تفعيل القانون الدولي الإنساني وتضمن حرية الأشخاص وتحمي حقهم في محاكمة عادلة الا أنها لم تمنع عمليات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، خلال سنوات طويلة في اليمن، مما يعني تفاقم المشكلة وآثارها على حد سواء بالأخص في ظل غياب سياسات وإجراءات رسمية تسعى للتخفيف من تلك الآثار على أسر الضحايا بالأخص النساء والأطفال، وتعد الحرب تحدياً أمام إنفاذ المنظومة القانونية أو تفعيلها حيث تصعد من عمليات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي لأسباب تتعلق بالانقسام السياسي وتداعياته الأمنية، مما يجعل دور منظمات المجتمع المدني في التخفيف من آثار الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على النساء والأطفال دوراً رئيسياً، من المهم تطويره والعمل على توسيع مجالاته وتوجيه التمويل الدولي لدعمه.

الحل المقترح

يعد تفعيل المعاهدات الدولية والنصوص القانونية المتعلقة بضحايا الاختفاء القسري والمصادقة على الاتفاقيات التي لم يتم المصادقة عليها لضمان القضاء على عمليات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي هو الحل الذي يمكن من خلاله إنهاء معاناة النساء والأطفال، ومعالجة آثار اختفاء أو احتجاز أقاربهم بشكل جذري، لكن ذلك يتطلب إنهاء الحرب في اليمن ووجود دولة تقوم بكافة أدوارها، مما يمكن العمل عليه على المدى الطويل، ويمكن وصولاً إلى ذلك الحل العمل على الأخذ بعدد من التوصيات التي توصلت إليها الورقة للتخفيف من آثار الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على النساء والأطفال كما يلي:

التوصيات

على السلطات المحلية والحكومة اليمنية تفعيل كافة آليات الحماية القانونية والدولية لحماية المدنيين من الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وتوفير مراكز الدعم النفسي والتأهيل والتدريب للعائدين منهم ولأسر المخفيين والمحتجزين بالأخص من النساء والأطفال.

- على المنظمات الدولية توجيه مزيد من التمويل لبرامج الدعم النفسي والقانوني وللتمكين الاقتصادي للنساء من أسر المخفيين قسراً والمحتجزين تعسفاً.

- على الجهات الراعية لعملية السلام في اليمن إدماج أسر الضحايا بالأخص النساء وكذا المدافعات عن حقوق الإنسان في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

- يجب على منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان التركيز على رفع الوعي بأهمية تخفيف آثار الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي على النساء والأطفال في اليمن، ومناصرة تحسين بيئة العمل للمدافعين والمنظمات ذات الصلة لتسهيل عملهم وتحقيق أهدافهم، بما في ذلك توفير الموارد والدعم اللازمين، وتقديم الدعم النفسي لهم.

التعريف برابطة أمهات المختطفين:

من نحن ؟

رابطة أمهات المختطفين منظمة حقوقية يمنية تشكلت من أمهات وزوجات وبنات المختطفين وناشطات يعملن في مجال الحقوق والحريات تأسست في (18أبريل 2016) بتصريح من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، تُعنى بالدفاع عن حقوق المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسرا، وبناء السلام ورفع الوعي الحقوقي في المجتمع اليمني.

الرؤية:

الريادة في العمل الحقوقي والحريات وبناء السلام المستدام في اليمن.

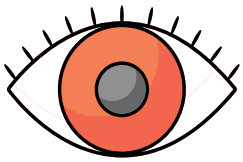

الرسالة:

نسعى لبناء السلام وتحقيق الحرية والعدالة والإنصاف لضحايا الاختطاف والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والناجين، وتقديم الدعم القانوني والنفسي لهم وذويهم مع مراعاة النوع الاجتماعي.

القيم:

-لإنسانية - ا لشـفا فية

-العدالة -الاســتقلالية

-الحيادية -الشراكة

مجالات العمل:

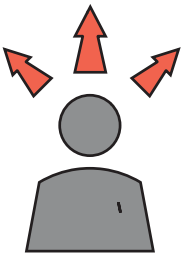

-حماية الحقوق المدنية

-الدعم القانوني والنفسي

-التدريب والتأهيل

-رصد وتوثيق الانتهاكات

-بناء قدرات المرأة لصناعة السلام

الأهداف الاستراتيجية:

1- السـعي الحثيـث للإفـراج عـن المختطفيـن والمعتقليـن والمخفييـن قسـراً لـدى جميـع الأطـراف، وحشد الرأي العام المحلي والدولي لمناصرة قضيتهم.

2- إيصـال صـوت عائـلات الضحايـا والناجيـن إلـى العالـم، ورفـع مطالبهـم إلـى صنـاع القـرار محليـا ودوليا

3- السعي لإنصاف وتعويض الضحايا، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

4- مساندة أهالي الضحايا والأطفال المتأثرين بالنزاع.

5- بناء ذاكرة حقوقية والمساهمة في تعزيز سلطة القانون وبناء الوعي المجتمعي.

6- العمل على دمج الناجين في المجتمع وإعادة تأهيلهم.

7- المساهمة في تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام.

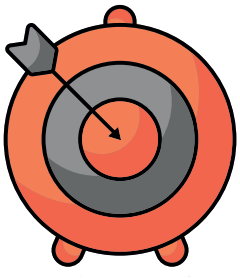

نطاق العمل

تعمل رابطة أمهات المختطفين عبر مركزها الرئيسي في محافظة تعز وفروعها في عموم محافظات الجمهورية اليمنية، ومن خلال فريق واسع من الراصدين والمتطوعين والمناصرين للقضية.

التعريف بالباحثة:

بلقيس العبدلي باحثة واستشارية في بناء السلام ورئيسة منتدى آفاق التغيير منظمة تُعنى بحقوق النساء، أعدت بلقيس عدد من أوراق السياسات منها:" آثار تغير المناخ على النساء في اليمن "، " تعزيز وساطة النساء في اليمن "، " آثار التمييز الاجتماعي السلبي على المساواة بين الجنسين "، وأثر التوعية في حماية النساء والفتيات"، بلقيس عضو في عدد من تحالفات حقوق النساء وتحالفات بناء السلام على المستوى المحلي والوطني والاقليمي، حاصلة على تمهيدي ماجستير علوم سياسية وزمالة " صوت" الاقليمية.

المراجع

سارة العريقي، «لو فقط ...» مقاومة النساء وأملهن في مواجهة الاختفاء القسري في اليمن، المركز اليمني للسياسات، ديسمبر ٢٠٢٢، https://www.yemenpolicy.org/ar/%D%84%9D%-88%9D%81%9D%82%9D%8B-7 /

المرجع السابق

نبذة عن الاحتجاز التعسفي، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، https://www.ohchr.org/ar/about-arbitrary-detention

العدالة للمختطفين، تقرير حقوقي، موقع رابطة أمهات المختطفين، مارس ٢٠٢٣، https://ama-ye.org/ar/%d%8a%7d%84%9d/ %8

الاختفاء القسري، "جريمة ضد الإنسانية" تضاعف المعاناة والألم، موقع الأمم المتحدة، أغسطس ٢٠٢٢، https://news.un.org/ar/story/1110122/08/2022

منظمة هيومن لحقوق الانسان، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الاختفاء القسري منظمة ميون تدعو البرلمان اليمني إلى المصادقة على اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري.، ٠٣ أغسطس ٢٠٢٣، https://www.mayyun.org/news762.html

اليمن تعرض تقريرها الدوري غداً في جنيف، المركز الوطني للمعلومات، ٨ مايو ٢٠٠٩، https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=21718&print=Y

لا يجب استخدام المُحتجزين بيادق للمفاوضات، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان ،٩١ ابريل ٢٠٢٣، https://www.mwatana.org/posts/bargaining-chips

سارة العريقي، «لو فقط ...» مقاومة النساء وأملهن في مواجهة الاختفاء القسري في اليمن، المركز اليمني للسياسات، ديسمبر ٢٠٢٢، https://www.yemenpolicy.org/ar/%D%84%9D%-88%9D%81%9D%82%9D%8B-7 /

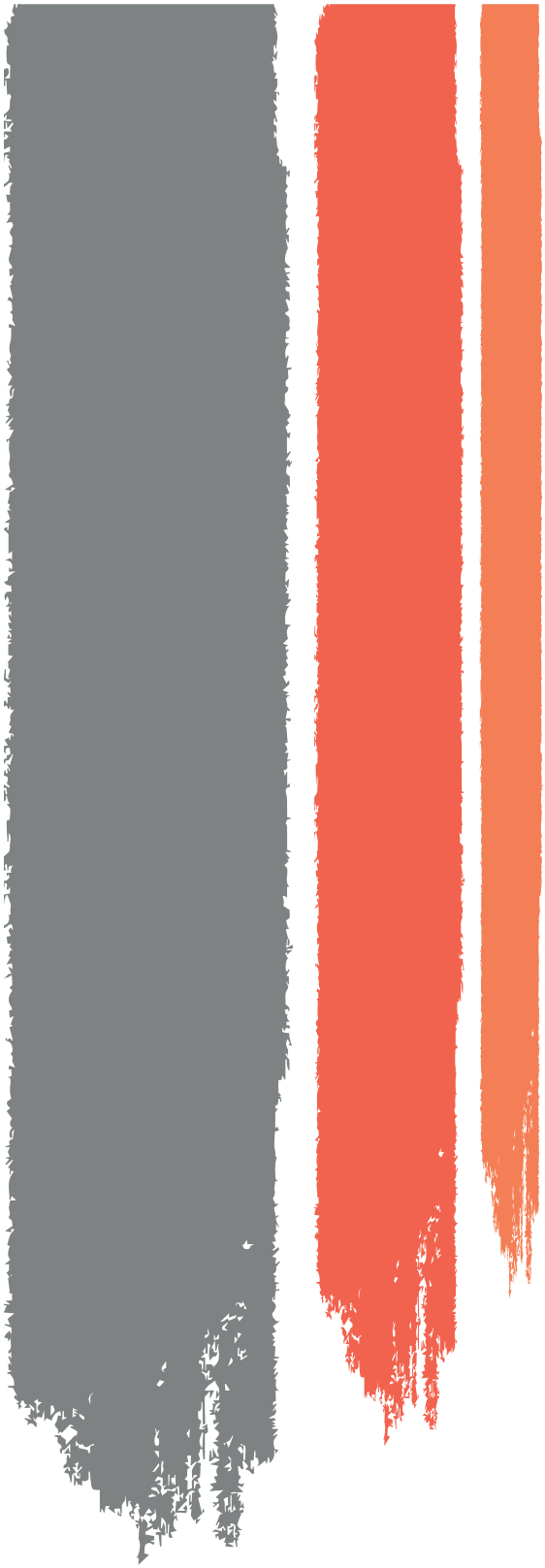

abducteesmother